



9/6/2024

مركز "شمس" ارتكاب الاحتلال لمجزرة مخيم النصيرات تحدي للمجتمع الدولي وتعبير عن عقلية الانتقام والوحشية

يدين مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ارتكاب الاحتلال الإسرائيلي لمجزرة مخيم النصيرات في يوم السبت الموافق 2024/6/8م والتي راح ضحيتها أكثر من (210) شهيد وحوالي (400) جريح واعتبرها تحدي واضح للمجتمع الدولي وتعبير عن حالة الإرباك والتشتت والانهازم التي يعاني منها الاحتلال الإسرائيلي وتعبير عن عقلية الانتقام والوحشية، فبعد أن قامت الأمم المتحدة بإدراج جيش الاحتلال على القائمة السوداء للدول والمنظمات التي تقتل الأطفال، جاء رد الاحتلال بارتكاب هذه المجزرة مستهدفاً المدنيين من النساء والأطفال الأبرياء في مخيم النصيرات في قطاع غزة .

يشدد مركز "شمس" على أن الاحتلال ما زال يأبى إلا أن يخلد اسمه في قائمة العار القائمة السوداء للدول والمنظمات التي تقتل الأطفال، وهذا هو المكان الصحيح الذي يجب أن يكون فيه هذا الاحتلال أي في القائمة التي تضم داعش وغيرها من المنظمات الإرهابية التي تقتل الأطفال وتمعن في ارتكاب الجرائم بحق المدنيين الأمنيين في بيوتهم ومخيماتهم، دون النظر لأي اعتبارات إنسانية أو أخلاقية أو حقوقية ، وبنية القتل والتدمير والإرهاب المنظم الذي يمارسه هذا المحتل كل يوم بحق الشعب الفلسطيني على مرأى ومسمع من العالم أجمع الذي يبقى صامتا ولا يحرك ساكناً.

يؤكد مركز "شمس" بأن الدم الفلسطيني لا يخضع لمساومات داخلية إسرائيلية ، ففي ظل الأزمة الداخلية التي تعصف بحكومة الاحتلال فإنها تحاول المحافظة على وحدتها وتماسكها على حساب دماء الشعب الفلسطيني بارتكاب المزيد من الجرائم من أجل تجنب انهيارها وتفككها، فبعد إعلان عضو مجلس الحرب في حكومة الاحتلال بيني غانتس عن نيته الانسحاب من حكومة الحرب، قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب هذه الجريمة النكراء بقرار من المستوى السياسي من أجل الحفاظ على وحدة الحكومة وتماسكها على حساب دماء الأبرياء من الأطفال والنساء في مخيم النصيرات.

يندد مركز "شمس" بالمواقف الدولية التي تتماهى مع الاحتلال وخاصة الموقف الأمريكي والبريطاني إذ تقوم تلك الدول بتوفير الغطاء السياسي والحماية القانونية للاحتلال دولياً، ضمن ما بات يعرف بحصانة الأقوياء أمام القضاء الجنائي الدولي، فلولا استمرار سياسية الإفلات من العقاب التي يتمتع بها الاحتلال لما استمر في ارتكاب جرائمه بحق الشعب الفلسطيني، مما يكشف على الازدواجية الأوروبية والأمريكية في التعامل مع منظومة حقوق الإنسان، ففي الوقت الذي تتباكى فيه تلك الدول على انتهاكات حقوق الإنسان في أوكرانيا وغيرها من الدول، نجد أنها تصمت صمت القبور عن الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطينية، وتقف صامته وعاجزة عن تحريك أي ساكن لوقف تلك الجرائم، مما ينزع أي ثقة بتلك الدول والمؤسسات الدولية التي تدعي إيمانها بقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

يتساءل مركز "شمس" عن عدد الضحايا المدنيين الأبرياء الذين يجب أن يسقطوا حتى يستيقظ الضمير العالمي من سباته العميق ويعلو صوته ليعبر عن إدانته للمجازر التي يرتكبها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني والتي كان آخرها مجزرة النصيرات، تلك المجزرة التي يندى لها الجبين وتتشعر لها الأبدان من هول الحدث وشدة القتل والتدمير، إذ لم تحرك فظاعة المشهد الإنساني ضمائر قادة ورؤساء دول العالم، فما الذي ينتظرون أن يحصل كي تتحرك ضمائرهم ومواقفهم اتجاه ما يحدث من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يؤكد مركز "شمس" أن ما تقوم به حكومة الاحتلال الإسرائيلي من مجازر قتل وتدمير واستهداف للمدنيين يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني لاسيما لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في 12/8/1949م والتي توفر حماية خاصة للمدنيين وخاصة للمدة رقم (15) من الاتفاقية والتي وتنص على (حماية الأشخاص الذين لا يشتركون في الأعمال العدائية ولا يقومون بأي عمل له طابع عسكري أثناء إقامتهم في مناطق النزاع)، وانتهاك لاتفاقية لاهاي بشأن قوانين وأعراف الحرب البرية لسنة 1907م وخاصة المادة رقم (27) والتي نصت على (أنه في حالات الحصار أو القصف يجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لتفادي الهجوم، قدر المستطاع على المباني المخصصة للعبادة، والفنون والعلوم والأعمال الخيرية والآثار التاريخية)، وانتهاك لاتفاقية روما لسنة 1998م إذ نصت المادة رقم (8) من الاتفاقية على أن (تعهد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية، والآثار التاريخية، والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى، يعتبر جريمة حرب).



يطالب مركز "شمس" في بيانه الصحفي مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم والأطراف السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف، المتحدة والاتحاد الأوروبي، والأمين العام للأمم المتحدة والمقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنظمة الصحة العالمية، والمؤسسات الحكومية والغير حكومية بالتحرك العاجل لإجبار حكومة الاحتلال على وقف جرائمها اليومية بحق الشعب الفلسطيني وخاصة جرائم الإبادة وقتل المدنيين، وإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي تحت الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة فوراً.